

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر

دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR)

Public expenditures and its impact on human development in Algeria
An econometric study of education and health for 2000-2015 period
(using VAR models)

بن عمورة سمية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

soumia.benamoura@yahoo.fr

بن حسين ناجي، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

nadji.benhassine@univ-constantine2.dz

Abstract

The purpose of this study was to estimate the impact of public spending on human development in Algeria for the period 2000-2015, this by adopting the rate of education accomplishment in primary school to the total of age group as an indicator of education, life expectancy at birth as an indicator of health, and by using the vector of auto-regression VAR. The study concluded that, the public spending has a positive effect on the education indicator. This clarifies the efficiency of expansionary financial policy, and has a weak positive effect on health indicator due to high costs of medical devices.

Key words: Public expenditures, human development, education, health.

ملخص

هدفت هذه الدراسة لتقدير أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية في الجزائر للفترة 2000-2015، باعتماد نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية كمؤشر للتعليم ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر للصحة، وباستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على مؤشر التعليم مبينا فعالية السياسة المالية التوسعية، ويؤثر إيجابا ولكن بضعف على مؤشر الصحة الذي يفسر بارتفاع تكاليف الأجهزة الطبية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التنمية البشرية، التعليم، الصحة.

تاريخ الاستلام 2017/12/06 تاريخ المراجعة 2018/04/13 تاريخ قبول النشر 2018/09/25

يعتبر الإنفاق العام أهم أدوات السياسة المالية لأي دولة، حيث تسعى من خلاله لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر البرامج التنموية التي تقوم بإعدادها وتنفيذها مختلف البلدان خاصة النامية منها بمثابة الوسيلة التي تحاول من خلالها بلوغ هذه الأهداف وذلك من خلال محاولة تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتبر مؤشرات التنمية البشرية من أهمها، وهي ما حظيت باهتمام كبير ضمن برامج الانعاش الاقتصادي بالجزائر منذ مطلع الألفية من خلال ضخامة المخصصات المالية التي تنفقها الدولة على هذا المجال، وفي هذا الإطار تبلور إشكالية البحث كالتالي:

"هل ساهم الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2015 في تحسين مؤشرات التنمية البشرية؟"

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بوضع الفرضية التالية:

"يمارس الإنفاق العام في الجزائر أثرا إيجابيا على التعليم والصحة كأهم مؤشرين للتنمية البشرية"

أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة بتناوله لإحدى القضايا المعاصرة وهي محاولة رفع مستويات التنمية البشرية والذي يعتبر تحديا كبيرا أمام العديد من البلدان لارتباطها بعدة ظروف داخلية وخارجية خاصة بها، أو في إطار سعيها نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، كما تبرز أهميته في تقدير أثر الإنفاق العام على مستويات مؤشرات التنمية البشرية حسب توجهات الأمم المتحدة.

أهداف البحث

نهدف في هذا البحث إلى الإلمام بأهم جوانب الإنفاق العام والتنمية البشرية وفهمها ومحاولة معرفة واقعها في الجزائر، بالإضافة إلى محاولة صياغة نموذج قياسي يوضح دور الإنفاق العام في تحقيق أهم مؤشرين للتنمية البشرية هما: التعليم والصحة.

منهجية البحث

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم الهامة وتحليل واقع الإنفاق العام والتنمية البشرية في الجزائر، ولتحديد اتجاه أثر الإنفاق العام على مؤشري التعليم والصحة في الجزائر للفترة 2000-2015 نستخدم المنهج القياسي من خلال اعتماد نموذج VAR.

تقسيم البحث

قمنا بتقسيم بحثنا كما يلي:

1. الإطار المفاهيمي للإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي؛
2. الإطار العملي لمؤشر التنمية البشرية وعلاقتها بالتوجهات الحديثة للأمم المتحدة؛
3. تحليل واقع الإنفاق العام ومؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 2000-2015؛
4. قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2015 على التعليم والصحة باستخدام نموذج VAR.

1. الإطار المفاهيمي للإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تتعدد تعاريف الإنفاق العام بتعدد الباحثين الاقتصاديين ولكنها تشترك في كون الإنفاق العام هو: " المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها بغرض إشباع حاجة عامة¹ ". ويعتبر الإنفاق الاجتماعي "أحد الأدوات المالية للحكومات التي تستخدمها في المساعدة على الحماية والتأمين ضد المخاطر الشخصية وسوء الصحة والبطالة والشيخوخة"²، فيعرف وفقا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE بأنها "النفقات التي تحدث بغرض إعادة توزيع الموارد من منطقة إلى أخرى أو من فئة إلى أخرى، من أجل استفادة أصحاب الدخل المنخفضة"³ وتكون موجهة على شكل نفقات قطاعية مثل: نفقات التعليم، نفقات الصحة، نفقات السكن الضمان الاجتماعي، التأمين، ومختلف الخدمات الاجتماعية، من أجل تحقيق أهداف اجتماعية ويعتبر الإنفاق الاجتماعي بذلك أحد أهم أصناف الإنفاق العام حسب معيار الغرض إلى جانب النفقات الإدارية والاقتصادية.

ويصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي النفقات العامة وفق معيارين هما: التصنيف الوظيفي والتصنيف الاقتصادي كما يلي:

التصنيف الوظيفي: تصنف النفقات العامة وفق هذا المعيار حسب الغرض الذي تتكبد لأجل تحقيقه المصروفات، مثل: التعليم، الصحة، حماية البيئة، الحماية الاجتماعية، تطوير السكن إمدادات المياه، الحفاظ على الأمن والنظام العام والسلامة، الدفاع، النقل والمواصلات والزراعة.⁴

التصنيف الاقتصادي: تشمل أنواع المصروفات التي تتكبدتها الدولة وفقا للعملية الاقتصادية المعنية عند توفير السلع والخدمات للمجتمع مثل: تعويضات العاملين، استخدام السلع والخدمات، استهلاك رأس المال المدفوع، الإعانات والمنح الاجتماعية، الأجور والمرتبات، الفوائد⁵. وبالنظر إلى مجمل التصنيفات نلاحظ أن النفقات العامة تصنف كذلك إلى:

نفقات جارية: هي نفقات ومدفوعات المعاملات في غضون السنة الواحدة.⁶

نفقات رأسمالية: هي تمويل الأصول غير المالية (المادية) لأكثر من سنة والتي تزيد إنتاجية الأصل. وتتفق كل من النفقات الرأسمالية والجارية من ناحية ضرورة الاهتمام والنظر إلى كليهما عند التخطيط ووضع الميزانية، كما أن مقترحات الاستثمار تحتاج إلى تقييم من ناحية التكاليف الرأسمالية والتشغيلية (الجارية) على حد سواء⁷.

ولقد صاحب تطور وتوسع تدخل الدولة في الاقتصاد وتحولها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة فمنتجة زيادة كبيرة ومستمرة لحجم النفقات العامة في إطار سعيها نحو تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات عبر تبنيها للتجارب التنموية على نطاق واسع من الدول، وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الباحثين الاقتصاديين بالبحث في أسباب ظاهرة تزايد الإنفاق العام المستمرة ومحاولة صياغة نظريات ووضع قوانين تفسرها، أهمها قانون فاغنر والفرضية الكينزية، وأرجع الاقتصاديون الأسباب الظاهرية لارتفاع الإنفاق العام في البلدان إلى انخفاض قيمة العملة واختلاف الطرق المحاسبية، وزيادة عدد السكان والإقليم، حيث لا تزيد فيها انتاجية النفقة من المنافع العامة، أما أسباب الزيادة الحقيقية للنفقة العامة فهي كل ما يؤدي إلى زيادة في المنافع العامة من سلع وخدمات وتتمثل في أسباب اجتماعية واقتصادية وإدارية.

أدت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي إلى نقاش مكثف بين الاقتصاديين لسنوات عديدة يتركز جدالهم غير الحاسم حول السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وحول ما إذا كانت السببية تتجه من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي أو العكس، وتصدر هذه الآراء من جزئين رئيسيين من النظريات التي تدرك العلاقة بينهما وهما: قانون فاغنر الذي يعتبر الإنفاق العام

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR) عاملا داخليا مدفوعا بالنمو الاقتصادي، والفرضية الكينزية التي تؤكد في المقابل أن النمو الاقتصادي يفسره الإنفاق العام للدولة⁸.

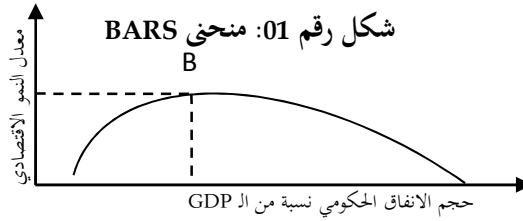
قانون فاغنر (1883): تتجه العلاقة السببية فيه من النمو الاقتصادي إلى النفقات العامة حيث يميل إلى التوسع فيها انطلاقا من الناتج المحلي الإجمالي لثلاث أسباب رئيسية تتمثل في⁹: زيادة معدلات التصنيع والتحضر التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة وبالتالي التوسع في الإنفاق العام، نتائج التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية، التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

الفرضية الكينزية (1936): وينص هذا النموذج على أنه خلال فترة الركود يمكن تشجيع الأنشطة الاقتصادية من خلال السياسات المالية للدولة، وبعبارة أخرى: زيادة الإنفاق العام من خلال سياسة مالية توسعية يمكن لها أن تحفز النمو الاقتصادي¹⁰، حيث يعتني كينز بجانب الطلب الكلي ولا يعتقد أن سبب الكساد يكمن في جانب العرض الكلي وبهذا يهتم بتحفيز الطلب الفعال من خلال الإنفاق العام.

ورغم أن النقاش حول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ليس بالجديد إلا أنه تجدد مع ظهور نظريات النمو الداخلي وأهمها إسهامات بارو (BARRO 1991) متناولا أثر الاستثمار في البنى التحتية على الاقتصاد، الذي انطلق في وضع نموذجها باعتبارها تؤثر إيجابيا في خفض مدة وتكاليف النقل وتوسع حجم الأسواق¹¹.

ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة اهتمامات كبيرة ومتزايدة على مستوى كافة الدول نحو ترشيد نفقاتها العامة نظرا لما تشهده من ارتفاع مستمر في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة وسعيا من خلاله إلى تحسين كفاءة وفعالية السياسة المالية، ويقصد بترشيد الإنفاق العام "التوجيه الأمثل للمال العام واستعماله بكفاءة وفعالية بما يتفق وأولويات المجتمع بغية تحقيق الرفاه"¹²، وتتطلب عملية ترشيد وتوجيه الإنفاق العام توافر مجموعة من الدعائم التي يجب الالتزام بها ويعتبر التحديد الدقيق للحجم الأمثل للإنفاق العام أهمها، ويتوقف ذلك على أسس علمية وانطلاقا من دراسات تطبيقية، فنجد أن بارو حدده عندما تصبح الانتاجية الحدية له مساوية للصفر، وقدم كل من (Barro1989) و (Armey et al 1995) و (Rahm et al 1996) و (Scully 2003) مجموعة من الدراسات التطبيقية توصلت إلى أن الحد الأمثل من الإنفاق العام يظهر كما في الشكل الموالي لمنحنى BARS

13.



المصدر: محمد أدريوش دحماني، عبد القادر ناصور: "النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة نُهج الحدود ARDL" مجلة الاقتصاد والمناجمت، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 11، 2012، ص: 06

نلاحظ من خلال الشكل أنه كلما حدثت زيادة في حجم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يزداد حجم النمو الاقتصادي إلى أن يحقق أعلى معدل له عند النقطة B ليتجه للانخفاض عند كل زيادة في الإنفاق العام وذلك لارتفاع أعبائه عن منافعه.

2. الإطار العملي للتنمية البشرية وعلاقتها بالتوجهات الحديثة للأمم المتحدة

للتنمية البشرية منهجية حساب تتطور حسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، كما أن لديها علاقات عديدة مع مختلف التوجهات الحديثة لهذه الهيئة.

1.2 الإطار العملي للتنمية البشرية

يعد مؤشر التنمية البشرية مؤشرا مركبا أعدته الأمم المتحدة لقياس متوسط الإنجاز في ثلاث قدرات بشرية هامة هي الصحة، التعليم، المستوى المعيشي، تجمع معا ضمن مؤشر واحد يستخدم لمقارنة مستوى رفاه الإنسان بين البلدان أو لرصد التقدم الذي أحرزه بلد ما على مر الزمن وتستخدم الأمم المتحدة مؤشر التنمية البشرية لقياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي النسبي للبلدان المختلفة¹⁴، ويقاس مؤشر التنمية البشرية معدل إنجازات البلد في الأبعاد الثلاث التالية¹⁵:

- طول العمر (مقاسا بتوقع العمر عند الولادة)؛
 - المعرفة (تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ومعدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي)؛
 - مستوى المعيشة (مقاسا بالقدرة الشرائية بالاستناد لمعدل الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد).
- ويتم حساب مؤشر التنمية البشرية وفق الصيغة التالية وهي الصيغة الصالحة حتى 2011¹⁶:

$$IDH = \frac{1}{3}IV + \frac{1}{3}IE + \frac{1}{3}IGDP$$

¹⁷IDH مؤشر التنمية البشرية؛ IV مؤشر العمر المتوقع عند الولادة؛

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR) **IE** مؤشر التعليم؛ **IGDP** مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محسوبا بالدولار الأمريكي.

ويتم حساب قيمة كل معيار من المعايير السابقة كما يلي¹⁸:

$$\text{قيمة المعيار} = \frac{\text{القيمة الفعلية للمعيار في الدولة} - \text{القيمة الثابتة الدنيا}}{\text{القيمة الثابتة القصوى للمعيار} - \text{القيمة الثابتة الدنيا}}$$

والجدول التالي يوضح القيم الدنيا والقصوى لكل معيار:

جدول رقم 01: القيم الثابتة الدنيا والقصوى لكل مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية

المعيار	القيم الدنيا	القيم القصوى
العمر المتوقع عند الولادة	25 سنة	85 سنة
معدل إلمام الكبار للقراءة والكتابة	0%	100%
نسبة القيد الإجمالي (%الاتحاق الإجمالي بالمدارس)	0%	100%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP	100 دولار	40000 دولار

Source: DK Despotis: "A reassessment of the human development index via data envelopment analysis", Journal of the Operational Research Society, N56, 2005, p: 970

وقد وجهت لهذا المقياس عدة انتقادات أهمها¹⁹:

- لا يستبعد إمكانية وجود فجوة واسعة بين الظروف المعيشية للرجال والنساء داخل البلد؛
- قد يخفي تركيزات عالية من الدخل الشخصي في عدد من الأسر مما يقلل بشكل ملحوظ من الإنجازات والحريات الفعلية التي يتمتع بها معظم سكان البلد؛
- إمكانية وجود مجموعات واسعة لا تساهم في إنجاز المستوى الظاهر للتنمية الذي يتمتع به البلد. وأهم انتقادات (Herro Et Al) التي ذكرها (Eduardo Zambrano) في دراسته هي²⁰:
- عدم كفاية الأبعاد المشمولة (المتضمنة)؛
- عدم الاهتمام بقضايا التوزيع العادل للدخل، فمن الطبيعي أن تفكر في كيفية توزيع مستوى التنمية البشرية.

وعلى ضوء تعدد الانتقادات من قبل الباحثين عمدت التقارير الموالية للتنمية البشرية إلى إجراء بعض التعديلات وفقا لما جاء به تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، وإضافة معايير أخرى لقياس التنمية البشرية، وتم اعتماد الصيغة المعمول بها بعد سنة 2011²¹:

$$IDH = \sqrt[3]{IV * IE * IVNP}$$

حيث تم الاستعاضة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي IVPN محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي IGDP مع إزالة الحد الأقصى له، أما التعليم IE فقد استعُض بمتوسط سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، مع الحفاظ على نفس مؤشر جانب الصحة IV²².

2.2 مؤشرات أخرى مكملّة لدليل التنمية البشرية:

بالإضافة إلى دليل التنمية البشرية هناك ثلاث مقاييس أخرى مكملّة له، شهدت هي الأخرى عدة تعديلات قبل وبعد سنة 2010 تمثلت في ما يلي²³:

أولاً: دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس: يستخدم نفس متغيرات مؤشر التنمية البشرية إذ يعدل متوسط إنجاز كل بلد فيه وفقاً لدرجة التفاوت في إنجازه بين الرجل والمرأة مع تغيير القيمة القصوى والدنيا للعمر المتوقع وهي بالنسبة للمرأة 87.5 سنة و27.5 سنة على الترتيب، وللرجل 82.5 سنة و22.5 سنة على الترتيب، أما الدخل فيحسب بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوى الشرائية للإناث وحصّة الذكور من الدخل المكتسب.

ثانياً: دليل التمكين الجنساني: مقياس يستخدم متغيرات مبنية أساساً لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية.

ثالثاً: دليل الفقر البشري: يقيس تراكم نواحي الحرمان من حيث أبعاد مؤشر التنمية البشرية.

وقد تم استحداث هذه المقاييس تحت صيغ جديدة بعد سنة 2010 تمثلت في: دليل التنمية البشرية المعدلة لعامل المساواة، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل الفقر متعدد الأبعاد، مع تغيير واستحداث في أساليب ومنهجية الحساب التي تعد وفق عدة معايير ومراحل حديثة.

3.2 علاقة التنمية البشرية بالتوجهات الحديثة للأمم المتحدة (الأهداف الإنمائية للألفية

ODD²⁴ وأهداف التنمية المستدامة ODD²⁵)

مع نهاية القرن الماضي تنامي الوعي لجميع البلدان بمدى الاهتمام بقضايا البيئة وظهر ذلك جلياً من خلال تقارير لجنة BrandLand سنة 1987 في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) وهو أول من استعمل مصطلح التنمية المستدامة والذي يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة، واعتبر هذا التقرير أساس عمل

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR) مؤتمر ريو البرازيلية 1992 الذي اهتم بشكل رسمي به من خلال المصادقة على جدول أعمال القرن 21²⁶، أما الأمم المتحدة فقد عرفت التنمية المستدامة بـ "أنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية على أساس المساواة"²⁷.

وانطلقت مع إعلان الألفية لعام 2000 مجموعة من الأهداف والغايات للحد من الحرمان في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية بحلول 2015، وفي عام 2013 بدأت المشاورات حول وضع خطة جديدة للتنمية لما بعد عام 2015، ولتمديد العمل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية OMD بتوسيع مجالاته، وتوصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى صياغة لأهداف التنمية المستدامة ODD وأهم ما في أهداف هذه الأخيرة هو القضاء على الحرمان وتقليص التفاوتات في التقدم بين البشر من خلال الالتزام بتحسين الظروف المعيشية والفرص لكل فرد في العالم بحلول سنة 2030 ويعتبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحولا سريعا للتنمية البشرية واستدامتها²⁸.

1.3.2 علاقة التنمية البشرية بالأهداف الإنمائية للألفية (ODM) المحدد أجل تنفيذها بسنة 2015

تتعامل الأهداف الإنمائية للألفية مع الكثير من الاخفاقات في التنمية البشرية حيث تضع رفاه الإنسان وتخفيض الفقر في محور التنمية العالمية، كما تناصر التنمية البشرية وتعتبرها دافعا مشتركا وتعكس التزاما حيويا بتشجيع رفاه الإنسان الذي يستلزم الحرية والكرامة والمساواة لكل البشر، مع ذلك فالأهداف لا تغطي كل الأبعاد الحرجة للتنمية البشرية وتوفر هذه الأهداف أساسا لبناء التنمية البشرية، حيث يتصل كل منها بأبعاد رئيسية في هذه العملية، كما أنها تمثل جدول أعمال لحقوق الانسان مثل: الغذاء، التعليم، الصحة، المستوى اللائق للمعيشة²⁹، والجدول التالي يوضح العلاقة التي تربط بين التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية:

جدول رقم 02: العلاقة بين التنمية البشرية والأهداف الانمائية للألفية

مقابلها من أهداف التنمية للألفية	القدرات الرئيسية للتنمية البشرية
الأهداف 4 و5 و6: خفض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات مكافحة الأمراض.	العيش حياة صحية مديدة
الهدفان 2 و3: تحقيق التعليم الأولي الشامل، والحض من المساواة بين الجنسين (خاصة التعليم) وتمكين المرأة.	تلقي التعليم
الهدف 1: تخفيض الفقر والجوع.	الوصول إلى مستوى معيشي لائق
ليس هدفا لكنه غاية عالمية مهمة مدرجة في أهداف الألفية	التمتع بالحريات السياسية والمدنية للمشاركة في حياة المرء في مجتمعه
مقابلها من أهداف التنمية للألفية	الشروط الأساسية للتنمية البشرية
الهدف 7: ضمان الاستدامة البيئية	الاستدامة البيئية
الهدف 3: الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الانصاف خاصة بين الجنسين
الهدف 8: تقوية الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة	توفير القدرات للبيئة الاقتصادية العالمية

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 ، ص: 28، أنظر على:

<http://hdr.undp.org/en/global-reports>

2.3.2 علاقة التنمية البشرية بأهداف التنمية المستدامة (ODD) المحدد أجلها بسنة 2030

ويتضمن نهج التنمية البشرية وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة نفس مجالات التركيز الأساسية وهي: القضاء على الفقر المدقع، القضاء على الجوع، والحد من عدم المساواة وضمان المساواة بين الجنسين وأن كلاهما يتمتع بالاستدامة كمبدأ أساسي، فالروابط بين التنمية البشرية وأجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 تعزز بعضها البعض بثلاث طرق هي³⁰:

- تعزيز الأساس المفاهيمي لأجندة 2030 من خلال العناصر التحليلية لنهج التنمية البشرية وبالمثل فإن هذا الأخير تثريه كل عناصر أجندة أعمال 2030 للتنمية المستدامة؛
- يقدم استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مع التنمية البشرية في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالمثل؛ فإن لأهداف التنمية البشرية أن تستكمل بمؤشرات إضافية للتنمية المستدامة؛
- إمكانية اعتبار تقارير التنمية البشرية أداة قوية جدا في تحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، كما يمكن اعتبار التنمية المستدامة منبرا جيدا لإبراز نهج التنمية البشرية وتقاريرها.

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR)

3. تحليل واقع الإنفاق العام ومؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 2001 - 2015

سننتظر إلى تحليل واقع جانبيين من هذه الدراسة في الجزائر هما: الإنفاق العام ومستويات التنمية البشرية.

1.3 تطور حجم الإنفاق العام والبرامج التنموية في الجزائر للفترة 2001 - 2015

شهد الإنفاق العام في الجزائر ارتفاعا كبيرا ومتواصلا في بداية الألفية بسبب الارتفاع الحاصل في المداخل البترولية، استغلته الحكومة الجزائرية بقيامها بتخطيط وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية التي اعتمدتها منذ سنة 2000 تمثلت في برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو (البرنامج الخامس) للفترة 2010 - 2014، حاولت من خلالها تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية، ويوضح الجدول والشكل التاليان تطور حجم الإنفاق العام (التجهيز والتسيير) في الجزائر للفترة (2000-2015) وتطور المخصصات المالية الموجهة إلى البرامج التنموية لنفس الفترة.

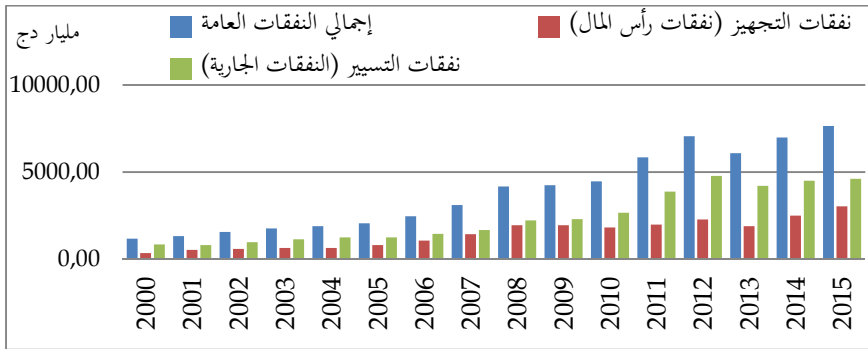
جدول رقم 03: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015 (الوحدة مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير (النفقات الجارية)	%	نفقات التجهيز (نفقات رأس المال)	%	إجمالي النفقات العامة
2000	838,90	71,21 %	339,20	28,79 %	1178,10
2001	798,60	60,45 %	522,40	39,55 %	1321,00
2002	975,60	62,92 %	575,00	37,08 %	1550,60
2003	1138,10	64,44 %	628,10	35,56 %	1766,20
2004	1251,10	66,13 %	640,70	33,87 %	1891,80
2005	1245,10	60,68 %	806,90	39,32 %	2052,00
2006	1437,90	58,62 %	1051,10	42,85 %	2453,00
2007	1673,90	53,85 %	1434,60	46,15 %	3108,50
2008	2227,30	53,34 %	1948,40	46,66 %	4175,70
2009	2300,00	54,16 %	1946,30	45,84 %	4246,30
2010	2659,00	59,53 %	1807,90	40,47 %	4466,90
2011	3879,20	66,27 %	1974,40	33,73 %	5853,60
2012	4782,60	67,76 %	2275,50	32,24 %	7058,10
2013	4204,30	69,01 %	1887,80	30,99 %	6092,10
2014	4494,30	64,24 %	2501,40	35,76 %	6995,70
2015	4617,00	60,30 %	3039,30	39,70 %	7656,30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير البنك المركزي الجزائري لسنوات 2004، 2008، 2013، 2015.

أنظر على: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

شكل رقم 02: تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الحكومة الجزائرية تعطي أولوية لنفقات التشغيل على حساب نفقات التجهيز حيث تستحوذ على المخصص الأكبر من إجمالي النفقات العامة، (فيتراوح حجمها بين 53.34% و 71.21% من إجمالي الإنفاق العام بين سنتي 2000-2015)، ويرجع الأمر إلى حدوث زيادات مستمرة في الأجور والمرتبات التي تزداد مع عمليات التوظيف وفتح مناصب العمل التي تستحدث مع تنفيذ البرامج التنموية، لكن نلاحظ الانخفاض في حجم الإنفاق العام بشقيه: نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في 2013 نظرا لبداية تذبذب وانخفاض أسعار البترول والذي يعد المصدر الرئيسي للموارد المالية، والجدول التالي يوضح توزيع المخصصات المالية عبر البرامج التنموية 2001-2014.

جدول رقم 04: حجم المخصصات المالية ضمن البرامج التنموية 2001-2014

القطاعات	2004-2001 برنامج الانعاش الاقتصادي	2009-2005 البرنامج التكميلي	2014-2010 برنامج دعم النمو
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	1703.15	6448
دعم التنمية الاقتصادية	65.4	337.2	1566
التنمية البشرية	204.2	1908.5	10122
تحديث القطاع العام ودعم الإصلاحات	45	203.9	1666
تكنولوجيا الاعلام والاتصال	-	50	250
المجموع (مليار دج)	525	4152.75	20052
المجموع (مليار دولار)	7	156	286

المصدر: مرابط فوزي ونادية شطاب، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية GRENGER"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد 37 (1)، 2015، ص: 294

الإتفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR) نلاحظ من الجدول تضاعف حجم المخصصات من برنامج إلى آخر فتحتل المخصصات الموجهة للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية أكبر مخصص مالي مقدّر بـ 210.5 مليار دج في برنامج المطبق 2001-2004، وتنقل الحصة الأكبر في البرامج الممتدة من 2005-2014 إلى قطاع التنمية البشرية، حيث تهدف من خلالها إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع برفع ومؤشرات التنمية الاجتماعية للتنمية المستدامة بصفة عامة ومؤشرات التنمية البشرية بصفة خاصة، أما فيما يخص البرنامج الخماسي لسنة 2015-2019 فقد ركز على المحاور الرئيسية الثلاثة التالية³¹:

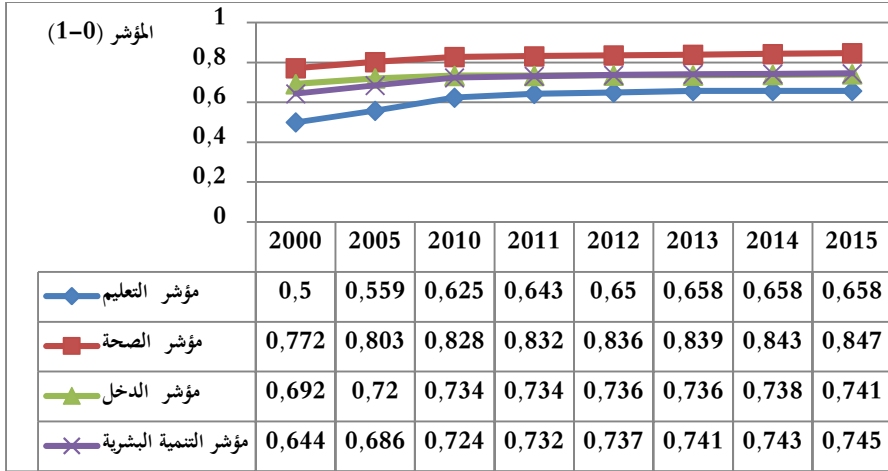
- توطيد وتعزيز الاستقرار من أجل ضمان التنمية الوطنية مع ترسيخ الديمقراطية للمشاركة في الشؤون المحلية، مدعومة بتعزيز استقلالية العدالة والعمل على محاربة الآفات الاجتماعية والفساد، مع مواصلة تحديث الخدمات العمومية وتحسين نوعيتها؛
- محاولة التخلص تدريجيا من تبعية المحروقات، ومنح الأولوية للمتوج الوطني وسيكون هذا المسعى مرفقا بترشيح الإتفاق العام وعمليات الدعم التي تقوم بها الدولة، ومن جهة أخرى على الحكومة تعزيز استغلال قطاع المحروقات والمناجم، من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل الاحترام الصارم لقواعد البيئة؛
- مواصلة انجاز البرامج السكنية مع احترام مقاييس التعمير الكفيلة بضمان إطار لعيش المواطن براحة، علاوة على ذلك ستعمل الحكومة على تدعيم تكوين رصيد بشري، كما ستراعي الحكومة احترام المكاسب الاجتماعية وترقيتها من أجل تحسين مستوى معيشة السكاني بشكل دائم، مع تامين عملية امتصاص الفوارق الاجتماعية.

2.3 واقع مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 2000-2015

لقد ساعدت المجهودات المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية بتطبيقها لبرامج الانعاش الاقتصادي الممتدة منذ سنة 2001 في معالجة العديد من الاختلالات وتحقيق نتائج ايجابية على مختلف الأصعدة خاصة الاجتماعية، حيث أمكنت من تدارك التأخر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتحسنت بذلك المؤشرات المعبرة عن التنمية البشرية كالتعليم والصحة ومؤشر التنمية البشرية IDH، التي تعبر عن البعد الاجتماعي للتنمية، وستتناول في تحليلنا بعض المؤشرات الخاصة بالجزائر وموقعها من دول العالم العربي.

بتسليط الضوء على واقع مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر نلاحظ أنها من البلدان التي تحولت بسرعة إلى مستويات التنمية البشرية المرتفعة وهو ما توضحه بيانات الجداول والأشكال التالية لدليل التنمية البشرية مع تعديله للجنس ودليل التمكين الجنساني.

شكل رقم 03: تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناتها في الجزائر للفترة 2000-2015

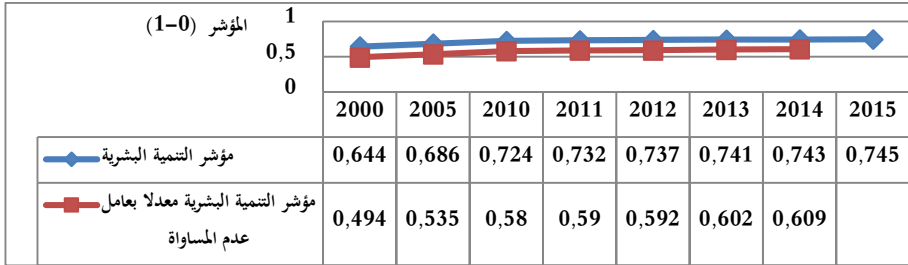


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات متوفرة ضمن موقع الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أنظر على: <http://hdr.undp.org/en/data>

من خلال الشكل 03 نلاحظ الارتفاع المستمر لمؤشر التنمية البشرية ومكوناتها طوال فترة 2000-2015، فقد سجلت الجزائر إنجازات هامة في مجال تحسين مستويات التنمية البشرية بلغت بواسطتها مستويات عالية من التنمية البشرية، وتستشهد الأمم المتحدة في تقاريرها بأن الجزائر ضمن البلدان عالية المؤشر وأنها من ضمن البلدان سريعة التقدم في هذا المجال وتحوز على المرتبة 83 عالميا سنة 2015 حسب تقرير الأمم المتحدة لنفس السنة.

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR)

شكل رقم 04: تطور مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة في الجزائر 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحثين حيث:

- مؤشر التنمية البشرية IDH معدلا بعامل عدم المساواة (آخر البيانات المتوفرة عن المؤشر محددة بسنة 2014) بالاعتماد على: C.N.E.S, Rapport national sur le developpement humain 2013-2015, quelle place pour les jeunes dans la perspective du developpement humain durable en Algérie? p: 172-171 <http://www.cnes.dz/cnes/?p=1305> (16/06/2017)

- مؤشر التنمية البشرية IDH بالاعتماد على بيانات متوفرة ضمن موقع الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أنظر على: <http://hdr.undp.org/en/data> (04/07/2018)

من خلال الشكل 04 نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة يقع تحت منحني المؤشر بدون تعديله، وهذا يدل على أن هذا الأخير يفقد جزءا من قيمته بأخذه بالحسبان عامل المساواة بين الجنسين في جل المجالات، ويعتبر الدليل المعدل أكثر تعبيرا عن المستويات الحقيقية له، فإنجازات كلا من الجنسين في الرفع من مؤشر التنمية البشرية تختلف باختلاف قدرة كل منهما (التمكين) ومشاركتها في مختلف ميادين الحياة، وهي تختلف من بلد لآخر وهو ما يوضحه كل من الجدول 05 والشكل 05.

جدول رقم 05: موقع الجزائر ضمن البلدان العربية في تصنيف التنمية البشرية حسب الجنس

سنة 2013

الدولة	تصنيف مؤشر التنمية البشرية (IDH)	الاناث الى الذكور في (IDH مؤشر)	ترتيب مؤشر التنمية الجنسانية (على المستوى العالمي)	ترتيب مؤشر التنمية الجنسانية (على المستوى العربي)
الكويت	1. تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.987	22	1
قطر	1. تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.979	32	2
فلسطين	3. تنمية بشرية متوسطة	0.974	41	3
البحرين	1. تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.961	66	4
الامارات العربية المتحدة	1. تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.958	70	5

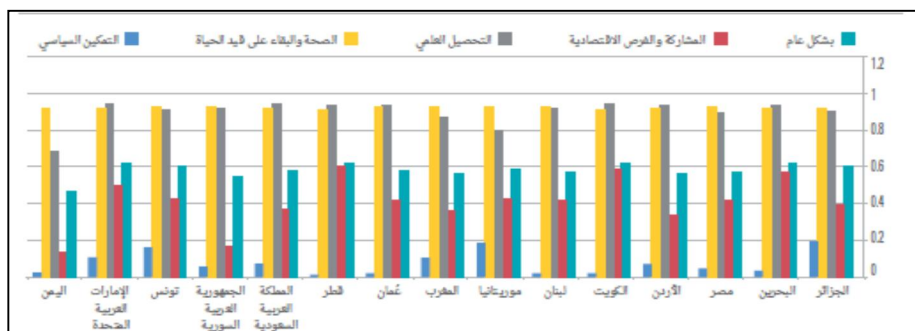
6	93	0.931	2. تنمية بشرية مرتفعة	ليبيا
7	110	0.9	2. تنمية بشرية مرتفعة	لبنان
8	112	0.897	1. تنمية بشرية مرتفعة جدا	المملكة العربية السعودية
9	116	0.891	2. تنمية بشرية مرتفعة	تونس
10	125	0.855	3. تنمية بشرية متوسطة	مصر
11	127	0.851	3. تنمية بشرية متوسطة	سوريا
12	129	0.843	2. تنمية بشرية مرتفعة	الجزائر
13	130	0.842	2. تنمية بشرية مرتفعة	الأردن
14	132	0.828	3. تنمية بشرية متوسطة	المغرب
15	137	0.802	3. تنمية بشرية متوسطة	العراق
16	138	0.801	4. تنمية بشرية منخفضة	موريتانيا
17	146	0.738	4. تنمية بشرية منخفضة	اليمن

Source: Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region (Beijing +20), Region Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, New York, 2016. p: 72

https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2283ESCWA_Women%20and%20Gender%20Equality%20in%20the%20Arab%20Region_Beijing20.pdf
(08/04/2017)

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تصنف ضمن مستويات التنمية البشرية المرتفعة، أما دليل التنمية حسب الجنس (التنمية الجنسانية) الذي يقيس مقدار مساهمة الإناث في مؤشر IDH منسوباً إلى الذكور فيوضح أن الإناث تساهم بمقدار 0.843 مما يساهم به الذكور في إنجازهم وبذلك تحتل المرتبة 129 عالمياً والمرتبة 12 عربياً، وبالنظر للشكل التالي يمكن توضيح الفجوة بين الجنسين في الأدلة الفرعية.

شكل رقم 05: دليل الفجوة بين الجنسين في البلدان العربية سنة 2015 (الأدلة الفرعية)

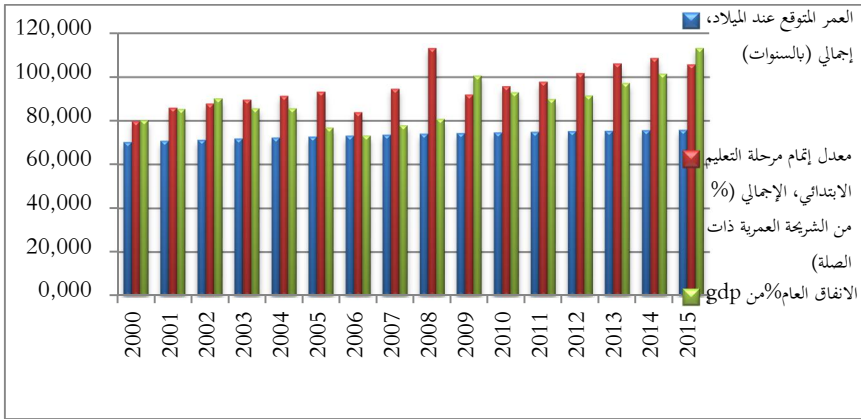


المصدر: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2015-2016، الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، 2016. ص: 51. متوفر

على: <https://www.unescwa.org/ar/publications>

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR) نلاحظ من هذا الشكل أن دليل الفجوة بين الجنسين في الجزائر جيد، فهو ينخفض في التمكين السياسي والمشاركة والفرص الاقتصادية، ويرتفع في التحصيل العلمي والبقاء على قيد الحياة. والشكل التالي يوضح تطور كل من حجم الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وأهم مؤشرين معبرين عن التنمية البشرية في الجزائر وهما التعليم (معدل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية ذات الصلة) (العمر المتوقع عند الولادة).

شكل رقم 06: تطور كل من الإنفاق العام ومؤشري التعليم والصحة للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (07)

نلاحظ تذبذب مستويات الإنفاق العام في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2015، لأنه مرتبط أساسا بحجم المداخيل البترولية، أما مؤشر التعليم فيشير هو الآخر إلى تذبذب في قيمه، في حين أن مؤشر الصحة يشهد ارتفاعا ضعيفا ومستقرا بمعدلات متباطئة ومتقاربة.

4. قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2015 على التعليم والصحة

باستخدام نموذج VAR

سنحاول في هذه الدراسة تقدير أثر الإنفاق العام في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على كل من التعليم والصحة، باعتبارهما من أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية البشرية حسب الأمم المتحدة بالاعتماد على المعطيات الممثلة في الجدول التالي (أنظر الملحق رقم 7):

جدول رقم 06: المتغيرات المعتمدة في الدراسة القياسية

المتغير	الرمز	المصدر	المدة
الإنفاق العام (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)	G_GDP	بيانات	الفترة
التعليم (نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية)	EDU	البنك	الممتدة
الصحة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات)	HEAL	الدولي	2000-2015

المصدر: من إعداد الباحثين

حيث سنحاول إعداد نموذجين إحصائيين كما يلي:

النموذج الأول: يسعى لتقدير أثر الإنفاق العام على التعليم، حيث:

- الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) هو المتغير المستقل؛
- التعليم (نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية) هو المتغير التابع.

النموذج الثاني: يسعى لتقدير أثر الإنفاق العام على الصحة، حيث:

- الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) هو المتغير المستقل؛
- الصحة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات) هو المتغير التابع.

1.4 منهجية الدراسة المعتمدة

للاطلاق في هذه الدراسة القياسية يجب اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، والتي من خلالها نستطيع تحديد نوعية الاختبار الذي يجب الاعتماد عليه وعليه سنقوم باختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في الكشف عنها باستخدام برمجية Eviews09.

اختبار التكامل المشترك ذو المتغيرين (Angel Grenger) 1987: (نقصد بالتكامل المشترك هو أن تؤدي التقلبات التي تحدث في إحدى السلسلتين إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن)، وللقيام بهذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة، بالإضافة إلى استقراريه الخطأ العشوائي، ووفقاً لنتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب اختبار (ADF) كانت النتائج كما يلي:

- السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق العام G_GDP مستقرة من الدرجة الثانية، أي:

$$D(D(G_GDP))$$

- السلسلة الزمنية لمتغير EDU مستقرة من الدرجة الأولى، أي: D(EDU)

- السلسلة الزمنية لمتغير HEAL مستقرة من الدرجة الأولى، أي: D (HEAL)

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR) نلاحظ من خلال نتائج استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غياب التكامل المشترك بين كل من الإنفاق العام والصحة والإنفاق العام والتعليم، (ذلك لاختلاف درجة استقرارية كل من (الإنفاق العام والتعليم) و (الإنفاق العام والصحة))، وهو أول وأهم شرط لتحقيق علاقة التكامل المشترك وهو غير محقق، حيث سيؤول تقدير نموذج الإنفاق العام على الصحة ونموذج الإنفاق العام على التعليم إلى استخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

2.4 تقدير نماذج الانحدار الذاتي (VAR) لكل من التعليم والصحة

قبل القيام بعملية تقدير معادلة كل من التعليم والصحة باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي قمنا أولاً بتحديد درجة الإبطاء القصوى لكل منهما باستخدام أهم معيارين وهما: AIC و SC وقد تبين بعد إجراء هذه الاختبارات بأن درجة التأخير المثلى لكلا معادلتَي التعليم والصحة هي: P=2، (الملحقين رقم 1 و 2) وعليه تكون لدينا المعادلتين التاليتين:

معادلة التعليم (نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية):

$$D(EDU) = 4.147 - 0.43 \cdot D(EDU(-1)) - 1.192 \cdot D(EDU(-2)) + 0.813 \cdot D(D(G_GDP(-1))) - 0.076 \cdot D(D(G_GDP(-2)))$$

(1.23) (0.137) (0.173) (0.159) (0.125)

R=0.89 R²=0.83 F=14.63

معادلة الصحة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات):

$$D(HEAL) = 0.022 + 1.828 \cdot D(HEAL(-1)) - 0.898 \cdot D(HEAL(-2)) - 0.0002 \cdot D(D(G_GDP(-1))) - 0.00005 \cdot D(D(G_GDP(-2)))$$

(0.004) (0.069) (0.071) (0.0001) (0.0001)

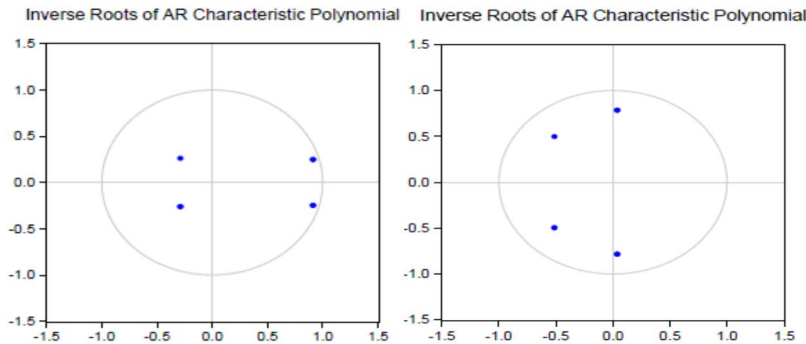
R=0.99 R²=0.99 F= 2405.07

3.4 دراسة صلاحية كل من نموذج مؤشري التعليم (نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية) والصحة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات):

من أجل التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها عبر النموذجين أعلاه، سنقوم أولاً بدراسة صلاحية كل منهما، وذلك من خلال القيام بإجراء نوعين من الاختبارات وهما: اختبار استقرارية النموذج ككل، ودراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلة (VAR) والتوزيع الطبيعي لها.

أولاً. اختبار استقرارية النموذج ككل: من خلال نتائج الشكلين رقم 07 و 08 التاليين، نلاحظ أن قيم جذور الوحدة أقل من الواحد في كلا الشكلين (جميع القيم تقع داخل الدائرة الأحادية) بمعنى استقرارية كلا النموذجين المقدرين.

شكل رقم 07: اختبار استقرارية نموذج التعليم شكل رقم 08: اختبار استقرارية نموذج الصحة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج (Eviews09)

ثانيا. اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذجين والتوزيع الطبيعي لها: باستخدام اختبار LMTests لكلا نموذجي التعليم والصحة نلاحظ أن جميع قيم $(prob > 0.05)$ ، هذا يعني عدم وجود ارتباط للبواقي عند مستوى المعنوية 5% (الملحقين رقم 03 و 04)، وباستخدام اختبار-Jarque-Bera نلاحظ أن جميع قيم $(prob > 0.05)$ ، هذا يعني أن بواقي كلا من النموذجين تتبع التوزيع الطبيعي (الملحقين رقم 05 و 06).

وعلى ضوء نتائج الاختبارات المتوصل إليها نستنتج صلاحية كلا من نموذجي التعليم والصحة في تقدير اتجاه وأثر الإنفاق العام على نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة على التوالي، وعليه يمكن تحليل كلا من المعادلتين المتوصل إليها احصائيا واقتصاديا كما يلي:

4.4 التحليل الاحصائي والاقتصادي لمعادلي التعليم والصحة:

معادلة التعليم: نلاحظ أن $R=0.89$ أي أن 89% من التغيرات التي تحدث في التعليم مردها إلى المتغيرات الداخلية (التعليم للسنتين السابقتين والإنفاق العام في السنتين السابقتين) للنموذج وأن 11% مردها إلى متغيرات لم تدرج في النموذج، وتشير $R^2=0.83$ إلى شدة القوة التفسيرية للنموذج.

- هناك تأثير موجب للتغير في معدل الإنفاق العام على نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية ذات الصلة، حيث أن زيادة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يرفع منها ب 0.813 وحدة في السنة المالية $(t+1)$ ، لكن يمارس أثرا سلبيا ضعيفا في السنة $(t+2)$ ، يقدر ب 0.076 وحدة، ويمكن تفسير الأثر الايجابي إلى حجم المخصصات المالية

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR) للبرامج التنموية المطبقة في الجزائر منذ مطلع الألفية التي استغلت انتعاش المداخل البترولية، حيث حظي مجال التنمية البشرية والمحلية والأشغال العمومية على النصيب الأكبر من المخصصات، ويحظى قطاع التعليم على مبالغ كبيرة ضمنها كانت موجهة بالأساس إلى بناء المدارس والإنفاق على مختلف الخدمات الاجتماعية منها خدمات التربية والتعليم مثل توفير لوازم التمدريس بالمجان لتلاميذ الأسر المعوزة وذوي الاحتياجات الخاصة، توفير النقل المدرسي، توفير التدفئة، توفير الإطعام المدرسي والداخليات، الاستدراك المدرسي في المناطق الريفية، كل هذا يؤدي إلى تسهيل وتوفير ظروف جيدة للتلاميذ في المرحلة الابتدائية من أجل تلمذ جيد يمكنهم من إنهاء المرحلة الابتدائية، أما التأثير السلبي للإنفاق العام في السنة الثانية (t+2) فيشير إلى ضرورة استمرار الدولة في الإنفاق العام كل سنة خاصة على التعليم من أجل مواصلة تهيئة الظروف الدراسية لكل سنة.

معادلة الصحة: نلاحظ أن $R=0.99$ أي أن 99% من التغيرات التي تحدث في مؤشر الصحة مردها إلى المتغيرات الداخلية (متوسط العمر المتوقع للسنتين الماضيتين والإنفاق العام) للنموذج وأن 1% مردها إلى متغيرات لم تدرج فيه، وتشير $R^2=0.99$ إلى القوة التفسيرية للنموذج.

- هناك تأثير ضعيف جدا للتغير في حجم الإنفاق العام على تقدير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، حيث أن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة يخفض من متوسط العمر المتوقع بـ 0.0002 وحدة في السنة المالية (t+1) ويخفض منه بـ 0.0005 وحدة في السنة المالية (t+2)، ويمكن تفسير ذلك: بانخفاض حجم المخصصات المالية للدولة الموجهة للقطاع الصحي مقارنة بالتعليم وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لارتفاع تكاليف الاستثمار في الامكانيات المادية (الأجهزة الطبية المعتمدة في العلاج والأدوية) من جهة أو تكاليف تأهيل الكوادر البشرية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف جودة ونوعية الخدمات الصحية، بالإضافة إلى سوء تسيير وترشيد الأموال في القطاع الصحي وضعف التنظيم وانخفاض حجم التغطية الصحية وعدم التخصيص الجيد لها، كما يمكن تفسيره بأن الإنفاق العام لا يؤثر في العمر المتوقع عند الولادة (حتى وإن أثر على بعض الخدمات الصحية بشكل موجب)، لأن هذا الأخير تابع لعدة عوامل أخرى مثل التغذية والإسكان، الأمن والسلام، التعليم والمستوى الثقافي والوعي، وبالتالي وفي ظل ثبات هذه العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن تقدير العمر المتوقع للسنة الحالية يكون معتمدا بدرجة كبيرة على ما تم تقديره في السنة الماضية بنفس العوامل والظروف وهذا ما يفسره النموذج.

يعتبر الإنفاق العام الموجه لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية الوسيلة والأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في سبيل تحقيقها لمجموعة أهداف اقتصادية واجتماعية للارتقاء بمؤشراتها على الصعيد المحلي والعالمي، ومحاولة مواجهة التحديات المعاصرة وتعتبر محاولة الرفع من مؤشرات التنمية البشرية أهم هذه التحديات، فتحقيق التنمية البشرية يعني تحقيق جانب هام وكبير ضمن أهداف التنمية المستدامة والأهداف الانمائية للألفية من خلال بعديهما الاجتماعي وترابط أهدافها، وقد قمنا في هذه الدراسة بتوضيح أهم النقاط الرئيسية لجانب الإنفاق العام والتنمية البشرية، وتحليل واقعها في الجزائر بعرض أهم المؤشرات المعبرة عنهما، فلاحظنا زيادة في حجم النفقات العامة في الجزائر منذ مطلع الألفية ضمن البرامج التنموية غير أنها بدأت بالانخفاض نتيجة للأزمة البترولية التي تشهدها البلاد، كما لاحظنا أيضا تحسن في مؤشرات التنمية البشرية وترجع النتائج الإيجابية المحققة على مستواها حسب هذا البحث لفعالية البرامج التنموية (برامج الإنعاش الاقتصادي منذ 2001، وفي إطار سعينا نحو تقدير العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية البشرية ركزنا على حالي التعليم والصحة، فاعتمدنا على نسبة إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من إجمالي الشريحة العمرية ذات الصلة كمؤشر للتعليم، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر للصحة، وهما مؤشران مهمان معتمدان من طرف الأمم المتحدة ضمن تقريرها الصادرة عن التنمية البشرية، وتوصلنا باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR إلى النتائج التالية:

- هناك تأثير إيجابي للإنفاق العام على مؤشر التعليم وهو يبين فعالية السياسة المالية التوسعية المنتهجة، وذلك من خلال بناء المدارس وتزويد القطاع بالنقل والإطعام المدرسي والتدفئة مما يحسن من قدرة التلاميذ على الدراسة، مع ضرورة استمرار زيادة الإنفاق العام في كل سنة من أجل ضمان فعاليته.

- هناك تأثير ضعيف جدا للتغير في حجم الإنفاق العام على تقدير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، ويفسر ذلك بانخفاض حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع الصحي وارتفاع تكاليف الاستثمار المادية والبشرية في المجال الطبي، فضلا عن عدم ترشيد أموال الدولة فيه، ومن جهة أخرى لا يرتبط العمر المتوقع عند الولادة بحجم الإنفاق العام لدولة ما أو خدماتها الصحية فقط، بل هو مرتبط أساسا بالنمط الغذائي المتبع والعادات والوعي الثقافي، والتعليم والإسكان، الظروف السياسية وتوفر الأمن والسلام.

الإنفاق العام وأثره على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للتعليم والصحة للفترة 2000-2015 (باستخدام نماذج VAR) من خلال النتائج أعلاه تؤكد فرضية الدراسة، حيث يسهم الإنفاق العام بشكل موجب في تحسين مؤشر التعليم، أما بالنسبة لمؤشر الصحة فهو لا يخضع لحجم الإنفاق العام، وبالتالي ارتفاع حجم المخصصات المالية المرصودة لتنفيذ البرامج التنموية منذ بداية هذه الألفية حقق نتائج إيجابية على التعليم غير أنها لا تحقق النتائج المرجوة بالمقارنة مع حجم هذه المبالغ المالية الضخمة، خاصة على المستوى الصحي وذلك راجع إلى غياب ترشيد وتوجيه الإنفاق العام وارتباط حجم الإنفاق العام والمشاريع الاستثمارية بحجم المداخيل البترولية للجزائر، ولتحقيق المزيد من الآثار الإيجابية يمكن اقتراح بعض التوصيات كالتالي:

- رفع كفاءة الإنفاق العام وترشيده وفرض رقابة على تنفيذه؛
- توجيه وتوزيع الإنفاق العام بشقيه (التسيير والتجهيز) وفق هيكل عادل على كافة القطاعات الاجتماعية وكافة المناطق (المدن والأرياف) ووضعها ضمن أولويات الموازنة العامة؛
- ضرورة القيام بتقييم السياسات العمومية في مجالي الصحة والتعليم؛
- زيادة الاهتمام بالجانب النوعي (جودة الخدمات).

هوامش واحالات:

¹ محمد شاكر عصفور: "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص: 278

² Inge Kaul Pedro Conceição : " **The new public finance : responding to global challenges** " publishes for the united nations development programme, New york, Oxford university press, (2006), p: 109

³ Ryan McMaken : "Social expenditures in the US are higher than all other OECD Countries, Except France". Mises Wire: Mises Institute: Austrian Economic, freedom, peace, (10/03/2015). <https://mises.org/blog/social-expenditures-us-are-higher-all-other-oecd-countries-except-france> (07/12/2016)

⁴ **Government Finance Statistics Manual**, International Monetary Fund, 2014, pp: 142, 143. <https://www.imf.org/external/Pubs/FT/GFS/Manual/2014/gfsfinal.pdf> (11/02/2017)

⁵ *ibid*, p: 116.

⁶ Wahab.A.Lawal and Rihanat.I.Abdulkadir: "An analysis of government spending on educational sector and its contribution to GDP Nigeria", International Journal of Financial Economics and Econometrics V: 03, N°: 01 (2011), p: 164.

⁷ Davina F Jacobs: "A review of capital budgeting practices", édité par Authorized for distribution by Thanos Catsambas. (Fiscal Affairs Department) IMF working paper, N° WP/08/160, (June 2008), p: 05.

⁸ Fintan Paul and Godlove Furahish : "Government expenditure and economic growth nexus: Wagner's law or Keynesian hypothesis for Tanzania? ", African Journal of Economic Review, Volume V, Issue I, (January 2017), p: 34.

⁹ عمر محمود أبو عيلة: "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية وتطبيقية خلال الفترة 1995-2013"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 01، العدد 03، حزيران 2015، ص: 156.

¹⁰ Lucy Anning, et al: "Government spending and economic growth in Ghana: evidence from Granger Causality Analysis", Vol 3, Issue 2, (January 2017), p: 51

¹¹ مرابط فوزي ونادية شطاب: "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية GRENGER"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37 (1)، 2015، ص: 292.

¹² لمن بلبلة: "ترشيد الإنفاق العام بمهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع الإشارة إلى واقع الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2016، ص: 229.

¹³ محمد أدريوش دحماني، عبد القادر ناصور: "النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة نَحج الحدود ARDL" مجلة الاقتصاد والمناجنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 11، 2012، ص: 06.

¹⁴ Srikant Devaraj, et al: "The Human Development Index of Indiana Counties - An Exploratory study", International Journal of Business and Economic Development, Vol. 2, N° 1 (March 2014), p: 02.

¹⁵ أنظر: نصيرة قوريش: "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برامج التنمية 2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011، ص: 35.

— Swarup Santra: "Is Human Development Index (HDI) a reector of quality of air? A comparative study on developed and developing countries", International Journal of Scientific and Research Publications, Vol 4, Issue 2, (February 2014), p: 01.

¹⁶ Claudiu CICEA : "Econometric Perspective Between Healthcare System And Human Development Index. An International Comparative Analysis "Proceedings Of The 6th International Management Conference "Approaches In Organisational Management", Romania, (15-16 November 2012) , p: 405.

¹⁷ IDH: Indice de Développement Humain.

¹⁸ DK Despotis: "A reassessment of the human development index via data envelopment analysis", Journal of the Operational Research Society, N°56, (2005), p: 970.

¹⁹ Javier Bilbao-Ubillos: "Another approach to measuring human development: the composite dynamic Human Development Index", Social Indicators Research, Vol: 111, N° 2, (April 2013), pp: 474,475 <http://www.jstor.org/stable/24719114> (27/02/2017) 21:43

²⁰ Eduardo Zambrano: "An axiomatization of the human development index", Soc Choice, N42, Welf (2014), p: 857. URL <http://calpoly.edu/ezambran>. (27/02/2017) 21:00

²¹ Claudiu CICEA , op cit, p: 405.

²² نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص: 35.

²³ نادية شطاب عباس: "التنمية الانسانية في الاقتصاديات المغاربية (حالة موريتانيا)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2013، ص ص: 108-110.

— للاطلاع على منهجية حساب مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الثلاث الأخرى: دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس، دليل التمكين الجنساني، دليل الفقر البشري، قبل وبعد سنة 2010 بشكل دقيق أنظر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قبل وبعد سنة 2010 متوفرة على: <http://hdr.undp.org/en/global-reports>

²⁴ OMD: Objectifs du Millénaire pour le Développement

²⁵ ODD: Objectifs du Développement Durable

²⁶ علي عبد الله أحمد: "واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 10 جامعة تكريت، تشرين الثاني 2007، ص: 295.

- 27 خالد السيد الحسن: "دور الإحصاء في تحديد أهداف وقياس التقدم المحرز في أجندة التنمية المستدامة 2030"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الحادي والأربعون للجمعية الإحصائية المصرية، الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وأجندة مصر والعالم للتنمية المستدامة 2030، المنظم بالقاهرة- مصر، يومي 08-21 أبريل 2016، ص: 03.
- 28 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، ص: 131.
- 29 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، ص: 27-29.
- 30 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية البشرية لسنة 2016، ص: 45، 46.
- 31 أنظر: الجودي صاطوري: "التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2016، ص: 308

— Le portail du Premier Ministère algérien, " <http://www.premier-ministre.gov.dz/> " <http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/planaction2014ar.pdf> (13/05/2017) 21:06.